

هل نكتفي بمشاركة المرأة في مواقع صنع القرار أم ماذا بعد؟

بيخال ابوبكر

كثيراً ما نرى تناول قضية المشاركة السياسية للمرأة وخاصة مشاركتها في مواقع صنع القرار، في البحوث والدراسات وإقامة الندوات والمؤتمرات حولها وتخصيص الكثير من البرامج في الوسائل الإعلامية المختلفة، لها.

إلى هنا نتفق جميعاً حول ضرورة مشاركة المرأة في العملية السياسية للبلد، لا بل يجب أن يكون دورها فعالاً ومؤثراً ولا نكتفي بأن تكون مشاركتها صورية، فقط.

وإن إبعادها عن الحياة السياسية، لهو تعطيل لنصف طاقات المجتمع و تهيمش دورها في الحياة ككل، فإذا لم تشارك المرأة في جميع مجالات حياة المجتمع، لا تستطيع أن تكون واعية بما يدور حولها وتؤثر هذه الأوضاع على فكرها وثقافتها ونظرتها لنفسها ولدورها في المجتمع وكذلك تؤثر تأثيراً كبيراً على طريقة تعاملها لما حولها وطرق تربيتها لإبنائها الذين يشكلون الجيل الآتي ومستقبل البلاد، ثم إن مشاركة المرأة في مواقع

صنع القرار كالبرلمان مثلاً، وتمثيلها للشريحة النسوية وتعبيرها عن آمها وآمالها ومشاكلها واقتراحها للمشاريع والمقترحات القانونية، تؤدي إلى تمهيد الطريق أمام حل مشاكل المرأة والنهوض بدورها وتمكينها لأداء رسالتها في الحياة.

ولكن السؤال الذي يطرح نفسه هنا، هل يجب التركيز على المشاركة السياسية للمرأة فحسب؟ هل تولي المرأة للمناصب والمقاعد في مواقع صنع القرار، بإمكانه حل كافة مشاكل الشريحة النسوية؟ أم ماذا بعد؟

برأي يجب أن يتزامن التقدم العمودي نحو المناصب العليا مع التقدم والتنمية الأفقيين للشريحة النسوية، أي يجب أن يواكب إنتعاش المشاركة السياسية للمرأة مع تنمية السلم التعليمي والاجتماعي والاقتصادي للمرأة.

المفارقة العجيبة تكمن في الكثير من دول العالم الثالث، إذ في حين نرى تولي المرأة للمناصب العليا كرئاسة الوزراء مثلاً، نشاهد الحالة الاجتماعية والتعليمية والاقتصادية المزرية

للشريحة النسوية في تلك البلاد مثل: باكستان، افغانستان، بنغلادش، هندستان، العراق...والبحر، فالنسب العالية للفقراء والأميين والأرامل والمعوقات، وحالات العنف تكمن في الكثير من تلك البلاد. وتشكل (الفقر، الأمية، العنف...)



أن تعمل على تثقيف ذاتها وأن تشعر بكيانها وتدرك أهمية دورها ومشاركتها في الحياة. إذن الإزدهار وتقدم كل بلد مرتبط بالتنمية الاقتصادية والتعليمية والاجتماعية لشرائح المجتمع كافة وللرأة خاصة.

لذلك إذ أردنا أن نزيد مشاركة المرأة في العملية السياسية، يجب أن نعمل على تنمية المجالات الاقتصادية والتعليمية والاجتماعية. لأن في زحمة البحث عن لقمة العيش وتحمل الأعباء الثقيلة والأمية ودور مهمش في المجتمع، لا تستطيع المرأة

مواقف كبرى وتحديات عظمى أمام تقدم المرأة ووعيها ومشاركتها في الحياة وتعود أسباب قلة مشاركة المرأة ناخبة في العملية الانتخابية الى عدم وعيها وضعف إرادتها وخضوعها للمعوقات السائدة وعدم ادراك بأهمية صوتها ودورها في الحياة.

الاتجار بالبشر انتهاك لكرامة الانسان

العرب أونلاين

باستعراض قائمة الجرائم المنبثقة عن جريمة الاتجار بالبشر، يتبين أن أغلب المجتمعات باتت تعاني من هذه الجرائم، ولكن بأشكال متفاوتة، فهناك دول تعاني من تفشي الاتجار بالبشر بغرض الاستغلال الجنسي، وأخرى بغرض ممارسة الرذائل والجرائم، أو المتاجرة بالأعضاء.

بينما هناك من يعاني من الاتجار بالأطفال واستغلالهم لجميع الأغراض التجارية والجنسية، وغير ذلك من أشكال وألوان التعريض بكرامة الإنسان. فالتطورات التي تحدث في سوق الاتجار بالبشر، أصبحت تنشر الرعب في كل مكان من العالم.

ولقد قدرت بعض المنظمات غير الحكومية في عام 1990 أن هناك نحو 27 مليون شخص يعيشون في حالة استرقاق، وفي عام 2003 قدرت منظمة العمل الدولية أن هناك 1.2 مليون طفل في العالم تتم المتاجرة بهم سنوياً، وذكر تقرير الخارجية الأمريكية أن نحو 800 إلى 900 ألف شخص تتم المتاجرة بهم سنوياً.

ولم تستطع الولايات المتحدة الأمريكية - رغم ما تبذره من جهود - أن توقف زحف جرائم الاتجار بالبشر التي استهدفت أراضيها مما يستدعي جهوداً عالمية منظمة ومشاركة فاعلة من قبل جميع المنظمات الأمنية والإنسانية، ولا سيما إن هذه الأرقام لا تشمل ضحايا الاتجار الداخلي التي تتم في إطار الجرائم التي ذكرت آنفاً. وعلى سبيل المثال نحو 40 ألف طفل يتم بيعهم وشراؤهم سنوياً في مجال الخدمة المنزلية أو في الحقول الزراعية، وأن نحو 100 ألف امرأة وطفل يتم استغلالهم جنسياً.

وفي الصين يتم خطف النساء وبيعهن كزوجات أو الاتجار بهن في أنواع كثيرة من الأعمال التجارية والصناعية، وتشير آخر تقديرات منظمة العمل الدولية التي نشرت في عام 2005 أن ضحايا الاتجار في مجال العمل القسري يبلغون نحو 2.4 مليون ضحية، منهم نحو 260 ألفاً في منطقة الشرق الأوسط. وقد لفتت الأمم المتحدة في أحدث



تقاريرها إلى أن الاستغلال الجنسي والعمالة القسرية أبرز أشكال الاتجار بالبشر شيوفاً في العالم، واستند تقرير مكتب مراقبة المخدرات ومكافحة الجريمة التابع للأمم المتحدة في تقريره على بيانات مستقاة من 155 دولة، واستعرض فيه أحدث تقديراته لحجم الظاهرة وجهوده للسيطرة عليها. وتشكل دول شرق آسيا مصدراً رئيسياً للاتجار بالنساء، حيث يتم نقلهن إلى أكثر من 20 دولة متوافرة البعد قد تصل حتى جنوب إفريقيا. وفي الوقت الذي تعمل فيه حكومات دول شرق آسيا وغيرها من الحكومات الأخرى لحد من هذه الظاهرة، يرى التقرير العام حول الاتجار بالبشر لعام 2009، الصادر عن مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة، أن هذه الجهود لا تزال غير كافية. وفي هذا الإطار، أفاد غاري لويس، ممثل مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة لشرق آسيا والمحيط الهادي، أنه "عند مقارنة ضحايا الاتجار من هذه المنطقة بمثيلاتها من المناطق الأخرى، يتضح أنهم يُنقلن إلى أماكن جد بعيدة... فقد وجدنا في أكثر من 20 دولة في مختلف بقاع الأرض عددا لا يستهان به من نساء شرق آسيا اللواتي تعرضن للاتجار فيهن وهو ما لا ينطبق على ضحايا الاتجار من مناطق أخرى". ويشكل هذا التقرير التقييم العام الأول للاتجار بالبشر، وقد تم إعداده بالاعتماد على بيانات جنائية وقضائية من 155 دولة خلال الفترة المتراوحة من 2003 حتى 2007 وتم تجميعه

في 2007-2008.

وحسب هذا التقرير، تم العثور على ضحايا الاتجار بالبشر من شرق آسيا في دول كثيرة بأوروبا وأمريكا الشمالية وأمريكا الجنوبية والشرق الأوسط ووسط آسيا وإفريقيا.

حيث قال لويس في تصريحات صحفية أن توزيعهن في مختلف بقاع الأرض "شكل مفاجأة لنا، بالرغم من أننا كنا على دراية بأن آسيا تشكل طرفاً رئيسياً في إشكالية الاتجار بالبشر بسبب عوامل مختلفة لا زلنا نحاول الكشف عنها وفهمها".

وأضاف أن "الاتجار بالقصر يعتبر مشكلة كبيرة بالنسبة إلى منطقة جنوب شرق آسيا، قد تكون أكبر بكثير مما هي عليه في مناطق أخرى، ولكننا لم نتمكن بعد من تحديد السبب في ذلك".

ووفقاً لهذا التقرير، تأتي النساء والفتيات على رأس قائمة ضحايا الاتجار بالبشر من آسيا، إذ يتم نقلهن إلى مختلف القارات الأخرى أو داخل المنطقة نفسها بغية استغلالهن جنسياً.

ويشير التقرير إلى أن الاستغلال الجنسي، وبمعدل بلغ 75 في المائة، يعد من أكثر الانتهاكات شيوفاً، وتشكل النساء والفتيات معظم ضحاياها، إلا أنهن يمثلن، وفي ذات الوقت، الجانب الأعظم من منظمي عمليات الاتجار بالبشر.

وبين التقرير أن ثلث الدول، التي وفرت معلومات بشأن جنس منظمي عمليات الاتجار بالبشر، مثلت النساء فئة كبرى، وبلغ معدل النساء بين من تمت إيدانتهن في آسيا الوسطى وأوروبا الشرقية، أكثر من 60 في المائة.

وقال رئيس مكتب مراقبة المخدرات ومكافحة الجريمة"، أنطونيو ماري كوستا: "في هذه المناطق من المعتاد أن تتجر النساء بالنساء.. إلا أن الأدهى هو تحول ضحايا الاتجار بالبشر إلى ممارستهن.. نحن بحاجة إلى فهم الدواعي القهرية، والنفسية، والمالية التي تدفع بالضحايا لتجنيد أخريات لهذه العبودية".

وصنف التقرير العمالة القسرية - أو العبودية - وقدرها بنسبة 18 في

الخارجية الأمريكية أن القاسم المشترك لسيناريوهات المتاجرة هو استعمال القوة، أو التزوير، أو الإكراه لاستغلال شخص من أجل الربح المادي. ويمكن أن يتعرض ضحية لاستغلال جسدي أو استغلال جنسي، أو كليهما.

وتظهر الأبحاث أن العنف والإساءة هما في أساس المتاجرة من أجل الدعارة. وقد وجدت دراسة جرت عام 2006 للنساء اللواتي جرت المتاجرة بهن من أجل الدعارة في الاتحاد الأوروبي، أن 95 من الضحايا هوجمن بعنف أو أكرهن على المضاجعة، وأكثر من 60 بالمئة تحدثن عن إرهاب، وأعراض عصبية، ومشاكل في الجهاز الهضمي، وألم في الظهر، أو عدوى نسائية.

ومن التأثيرات السيكولوجية الإضافية بين النساء اللواتي يجبرن على الدعارة، اضطراب في الشخصية، وقلق، وانقباض. وكشفت دراسة جرت عام 2001 عن أن 86 بالمئة من النساء اللواتي جرت المتاجرة بهن داخل بلادهن، و85 بالمئة من النساء اللواتي جرت المتاجرة بهن عبر الحدود الدولية يعانين من انقباض.

وكما هو حال المتاجرة بالجنس، يعاني الأشخاص الذين يتاجر بهم من أجل العمالة من مشاكل جسدية وصحية عقلية، مثل الإضطراب الجسدية وضرب، وانقباض ترفع درجة الخطر إلى حافة الانتحار.

وتعود أسباب المتاجرة بالبشر إلى عوامل عديدة وغالبا ما تعزز بعضها البعض، وتشجع على توفير الضحايا عوامل كثيرة، بما فيها الفقر، وجاذبية ما يتصور على أنها مستويات أعلى من المعيشة في أماكن أخرى، وافتقار إلى فرص التوظيف، وجريمة منظمة، وعنف ضد النساء والأطفال، وتمييز ضد النساء، وعدم استقرار سياسي، ونزاع مسلح.

وفي بعض المجتمعات يسمح تقليد من الرعاية بإرسال طفل لكي يعيش ويعمل في مركز مدني مع عضو في عائلة كبيرة، في مقابل وعد بالتعليم والتدريب في تجارة.